

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٧١

ينقل تبعية مصنع المسلة إلى المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٦٢ بالحقاق مصنع المسلة بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية ؛

قرر :

مادة ١ - نقل تبعية مصنع المسلة المشار إليه إلى المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية بما له من حقوق وما عليه من التزامات .

مادة ٢ - على نائب رئيس الوزراء للانتاج والتجارة ووزير الصناعة والتترول والثروة المعدنية تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به اعتبارا من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٢ م

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ المحرم سنة ١٣٩١ (١١ مارس سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٧١

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٦٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن تحويل المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى الى هيئة عامة ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه النص الآتي :

" تحمل الهيئة العامة لتعمير الأراضى محل المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى في جميع ما لها من حقوق وما عليها من التزامات وينقل الى الهيئة كافة العاملين بالمؤسسة بقات وظائفهم وأقدمياتهم فيها وتسرى في شأنهم أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه " .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ المحرم سنة ١٣٩١ (١١ مارس سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٧١

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٦٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن تحويل المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى إلى هيئة عامة ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٧١

بتعيين وكيل لوزارة الري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له ؛

قرار :

مادة ١ - تعيين السيد المهندس بهي الدين محمود الجبال، وكيلًا لوزارة الري بديوان عام الوزارة .

مادة ٢ - على وزير الري تنفيذ هذا القرار ما

صدر بإمارة الجمهورية في ١٦ المحرم سنة ١٣٩١ (١٣ مارس سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧١

بتعيينات بالدرجة الأولى بمصلحة الخبراء بوزارة العدل

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء ؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له ؛

قرار :

مادة ١ - تعيين كل من السيدين الموضح أسمائهما فيما بعد ، بالدرجة الأولى بمصلحة الخبراء بوزارة العدل :

(١) صادق عطا الله سليمان .

(٢) محمد حمدي حسن السيد .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القرار ما

صدر بإمارة الجمهورية في ١٩ المحرم سنة ١٣٩١ (١٦ مارس سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار :

مادة ١ - استبدال نص المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه بالنص الآتي :

« تحمل الهيئة العامة لتعمير الصحارى محل المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى في جميع ما لها من حقوق وما عليها من التزامات وينقل إلى الهيئة كافة العاملين بالمؤسسة بقتات وظائفهم وأقدمياتهم فيها وتسرى في شأنهم أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه » .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ

نشره ما

صدر بإمارة الجمهورية في ١٤ المحرم سنة ١٣٩١ (١١ مارس سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٧١

بجرمان السيدة / مريم مارديروس بوباجيان من جنسية

الجمهورية العربية المتحدة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة المعدل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ ؛

قرار :

مادة ١ - جرمان السيدة / مريم مارديروس بوباجيان - اللبنانية الجنسية - والمقيمة بمدينة القاهرة من حق الدخول في جنسية الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك لوفاء زوجها قبل مرور سنتين من تاريخ إعلان رغبتها .

مادة ٢ - على نائب رئيس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية تنفيذ هذا القرار ما

صدر في إمارة الجمهورية في ١٤ المحرم سنة ١٣٩١ (١١ مارس سنة ١٩٧١)

أنور السادات